

[illegible]

دائره سوره سوره سوره:

$\frac{1}{x} = \frac{1}{\frac{1}{\frac{1}{x}}}$

23 ستمبر 2019

1442 ۰۸

2020 ۲۳ شهریور ۱۴۰۲



دائري سرٽيفڪيٽ

دائري سرٽيفڪيٽ ڏانهن: ائڊمڪسٽريٽو ڊپارٽمينٽ (دائري سرٽيفڪيٽ ڏانهن)

دائري سرٽيفڪيٽ ڏانهن: ڊپارٽمينٽ ڊائريڪٽر

دائري سرٽيفڪيٽ ڏانهن: ڊپارٽمينٽ ڊائريڪٽر

دائري سرٽيفڪيٽ ڏانهن: ڊپارٽمينٽ ڊائريڪٽر (دائري سرٽيفڪيٽ ڏانهن: C-349/2005)

دائري سرٽيفڪيٽ ڏانهن: ڊپارٽمينٽ ڊائريڪٽر، A229064، ڊپارٽمينٽ ڊائريڪٽر ڊپارٽمينٽ ڊائريڪٽر
ڊپارٽمينٽ ڊائريڪٽر، A092641، ڊپارٽمينٽ ڊائريڪٽر ڊپارٽمينٽ ڊائريڪٽر

دائري سرٽيفڪيٽ ڏانهن: ڊپارٽمينٽ ڊائريڪٽر (ڊپارٽمينٽ ڊائريڪٽر)

دائري سرٽيفڪيٽ ڏانهن: ڊپارٽمينٽ ڊائريڪٽر، A156952، ڊپارٽمينٽ ڊائريڪٽر ڊپارٽمينٽ ڊائريڪٽر
ڊپارٽمينٽ ڊائريڪٽر، A233997، ڊپارٽمينٽ ڊائريڪٽر ڊپارٽمينٽ ڊائريڪٽر

دائري سرٽيفڪيٽ ڏانهن: ڊپارٽمينٽ ڊائريڪٽر 26 ڊپارٽمينٽ ڊائريڪٽر 1441

23 ڊپارٽمينٽ ڊائريڪٽر 2019

دائري سرٽيفڪيٽ ڏانهن: ڊپارٽمينٽ ڊائريڪٽر 08 ڊپارٽمينٽ ڊائريڪٽر 1442

23 ڊپارٽمينٽ ڊائريڪٽر 2020



12) 220-OA/2018/082
 23 2019
 2019

[illegible][illegible][illegible]



في هذا الشأن، فإن المحامي العام، د. محمد بن عبد الله، قد تقدم بطلب إلى المحكمة الإدارية العليا، لطلب إلغاء قراره الصادر في 14/12/2018، وذلك على أساس أن القرار المذكور يخالف أحكام القانون رقم 1/2015، الصادر في 14/12/2015، والذي يحدد شروط تعيين المحامين العموميين.

وتنص المادة 6 من القانون رقم 1/2015، على أن: "يتم تعيين المحامين العموميين من قبل المحكمة الإدارية العليا، بناءً على اقتراح من المجلس الأعلى للمحاماة، وذلك على أساس أن يكونوا من ذوي المؤهلات العالية، وأن يكونوا من أبناء الوطن، وأن يكونوا من ذوي السمعة الطيبة".

وفيما يتعلق بقرار المحكمة الإدارية العليا، الصادر في 14/12/2018، فإنه لا يتوافق مع أحكام المادة 6 من القانون رقم 1/2015، حيث أن القرار المذكور، قد تم فيه تعيين المحامين العموميين، بناءً على اقتراح من المجلس الأعلى للمحاماة، وذلك على أساس أن يكونوا من ذوي المؤهلات العالية، وأن يكونوا من أبناء الوطن، وأن يكونوا من ذوي السمعة الطيبة.

وبناءً على ذلك، فإن المحامي العام، د. محمد بن عبد الله، قد تقدم بطلب إلى المحكمة الإدارية العليا، لطلب إلغاء قراره الصادر في 14/12/2018، وذلك على أساس أن القرار المذكور، لا يتوافق مع أحكام المادة 6 من القانون رقم 1/2015، الصادر في 14/12/2015، والذي يحدد شروط تعيين المحامين العموميين.

وفيما يتعلق بقرار المحكمة الإدارية العليا، الصادر في 14/12/2018، فإنه لا يتوافق مع أحكام المادة 6 من القانون رقم 1/2015، حيث أن القرار المذكور، قد تم فيه تعيين المحامين العموميين، بناءً على اقتراح من المجلس الأعلى للمحاماة، وذلك على أساس أن يكونوا من ذوي المؤهلات العالية، وأن يكونوا من أبناء الوطن، وأن يكونوا من ذوي السمعة الطيبة.



[illegible][illegible][illegible]



[illegible]

[illegible]

دَ D
 دَ دَ دَ دَ دَ دَ دَ دَ دَ دَ دَ دَ دَ دَ دَ دَ D
 دَ دَ دَ دَ دَ دَ دَ دَ دَ دَ دَ دَ دَ D
 دَ دَ دَ دَ دَ دَ دَ دَ دَ دَ دَ D

[illegible]

وَمِنْ رَحْمَتِ رَبِّكَ
لَا تَحْزَنُ

1 دس لکھ دس سو پندرہ 25 سو دس



